

## محضر الجلسة العلنية الخامسة والعشرين

المنعقدة يوم الأحد 25 ربيع الأول 1419 هـ

الموافق 19 جويلية 1998 م

الرئاسة: السيد بشير بومعزة، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة: السيد عبد الكريم حرشايوي، وزير المالية.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة والدقيقة الثلاثين صباحا.

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، الجلسة مفتوحة.

أرحب في البداية بالسادة الوزراء، كما أرحب بالسيدات والسادة الأعضاء المشاركين معنا في هذه الجلسة، يفتضي جدول أعمال جلسة اليوم المصادقة على نص القانون المعدل والمتمم للقانون رقم 79-07 المؤرخ في 21 جويلية 1979 المتضمن قانون الجمارك.

وطبقا للمادة 120 من الدستور والمادة 68 من النظام الداخلي لمجلس الأمة، نشرع في عملية المصادقة و أحيل الكلمة إلى السيد مقرر لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية لتقديم التقرير التكميلي للجنة حول نص القانون فليفضل مشكورا.

السيد المقرر: السيد رئيس مجلس الأمة، السادة الوزراء والوفد المرافق لهم، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة، السادة الحضور، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشرفني أن أعرض عليكم التقرير التكميلي عن نص القانون المعدل والمتمم للقانون رقم 79-07 المؤرخ في 21 جويلية سنة 1979 المتضمن قانون الجمارك. بعد اطلاع لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية لمجلس الأمة على نص القانون المعدل والمتمم للقانون رقم 79-07 المؤرخ في 26 شعبان عام 1399 هـ الموافق لـ 21 يوليو سنة 1979 م المتضمن قانون الجمارك، وبعد الاطلاع على كل الوثائق المتعلقة به ودراسته ومناقشته من قبل أعضاء اللجنة، وبعد الاستماع إلى ردود السيد ممثل الحكومة، وزير المالية عن تساؤلات واستفسارات أعضاء اللجنة المختصة في الجلسة المنعقدة يوم 28 جوان 1998، ولغرض مناقشة النص أعلاه، عقد مجلس الأمة جلسة علنية برئاسة السيد مختار حمدادو نائب رئيس المجلس يوم الأربعاء أول جويلية 1998، استمع فيها أعضاء المجلس إلى مداخلة السيد ممثل الحكومة، وزير المالية، وكذا عرض التقرير التمهيدي من قبل السيد مقرر اللجنة حول النص المشار إليه أعلاه والذي تلتته مناقشة عامة سجلت فيها ثمانية تدخلات لأعضاء المجلس تمركزت حول ما يأتي:

## 1 - الاستفسارات:

- نصت المادة 2 في الفقرة الثانية منها على إنشاء مناطق حرة في الإقليم الجمركي دون أن تشير إلى أماكن وجودها، والشروط والإجراءات التنظيمية والقانونية التي تخضع لها.

أشارت المادة 6 في الفقرة الأولى منها إلى أن التعريف الجمركية تشتمل على البنود المدونة ولم توضح بدقة إن كانت هذه المدونة وطنية أم دولية.

- نصت المادة 8 و 8 مكرر على تصنيف المنتج المستورد الذي يكون موضوع إغراق، ولم توضح كيفية حماية المنتج الوطني من هذا الإغراق.

- نصت المادة 13 على إنشاء لجنة وطنية للطعن ولم توضح إن كانت هذه اللجنة مؤقتة أم دائمة.

- نصت المادة 29 في البند الثاني منها على تحديد المنطقة البرية بثلاثين كيلومترًا أو ستين كيلومترًا أو أربع مائة كيلومتر، ولم توضح كيفية التي يتم بها حساب ذلك.

- نصت المادة 240 في الفقرة الأخيرة منها على توقيف المخالفين في حالة التلبس ولم توضح الجهة التي تقوم بإحالة المتلبس بالمخالفة إلى وكيل الجمهورية.

## 2 - الملاحظات:

- نصت المادة الأولى من الباب الأول على ما يشمله الإقليم الجمركي، إلا أن تسمية الإقليم الوطني حسب القانون الساري المفعول هي أشمل وأوسع من تسمية الإقليم الجمركي الواردة في النص.

- لم توضح المادة 53 بدقة مهام حراس السواحل وأعوان الجمارك وأيهم يقوم بتأشير السفينة، فهذه المادة يكتنفها الغموض.

- بموجب المادة 169 فإن المدير العام للجمارك يتمتع بصلاحيات واسعة وكبيرة تكرر مبدأ مركزية القرار الذي يتنافى مع اللامركزية.

## 3 - الاقتراحات:

- نصت المادة 47 على حق التفنيش ويجب أن يراعى هنا الحفاظ على كرامة الإنسان وحرية.

- نصت المادة 49 على المراقبة الجمركية للمطاريق البريدية، ويجب هنا أن تتم عملية فتح الرسائل والطرود البريدية من قبل المفوضين قانونياً.

- ضرورة إنشاء مخابر على مستوى الولايات الحدودية.

- ضرورة إلغاء رخصة تنقل البضائع داخل النطاق الجمركي.

- تخصيص طائرات مروحية للجمارك لتمكينها من أداء عملها على أحسن وجه في مراقبة وحراسة الحدود.

- ضرورة أن تتم المصالحة في حينها حفاظاً على السلع من التلف.

- ضرورة الاهتمام بالزراعة النباتية والثروة الحيوانية، والمحافظة على النوع بالاستفادة من المختصين والمؤهلين تأهيلاً علمياً في هذا الميدان الحيوي، لإحداث التطور الكمي والكيفي في القطاعين، وكذا محاربة تسريب هذه الثروة وتهريبها إلى الخارج عبر الحدود.

وجاء في رد السيد ممثل الحكومة، وزير المالية على هذه التساؤلات، أن التعديلات التي أدخلت على نص القانون رقم 79-07 المؤرخ في 21 يوليو سنة 1979 المتضمن قانون الجمارك، تمت بعد دراسة مقارنة ومعقدة للعديد من القوانين الجمركية للبلدان المجاورة وبعض بلدان أوربا، وهو ينسجم مع القوانين الجمركية العالمية ويتجاوب مع اقتصاد السوق .

وأوضح أن القطاع الجمركي في طريقه إلى العصرية التي ستساهم بدورها في تحديث القطاع و ترفع الكثير من التحديات المطروحة.

وقد عقدت اللجنة المختصة اجتماعاً بمقر المجلس يوم 16 جويلية 1998 برئاسة السيد أحمد بن بيتور، رئيس اللجنة، استعرضت فيه ما يلي:

1 - نتائج الزيارة التي قام بها أعضاء من اللجنة برئاسة السيد مقرر اللجنة يوم الأربعاء أول جويلية 1998 إلى المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات للجمارك بدعوة من السيد المدير العام للجمارك.

2 - تدخلات أعضاء المجلس والنقاط التي أثيرت أثناء النقاش العام حول النص القانوني المحال على اللجنة وتوصلت فيه إلى الآتي:

أولاً: تسجل اللجنة ارتياحها للاستقبال الذي حُص به أعضاء اللجنة من قبل السيد المدير العام للجمارك ومساعديه الذين قدموا شروحات وافية ودقيقة عن العمل الذي يقوم به المركز لكل مصالح وأنشطة الجمارك، وأفاق التنسيق مع المصالح الوطنية وكذا بعض المنظمات الدولية في قطاع الجمارك.

- لاحظت اللجنة من خلال تجوالها في أقسام المركز، الدور المميز الذي يلعبه في التحكم في جميع عمليات الجمركة والوظائف المتعددة التي يقوم بها.

- إن قطاع الجمارك يتوفر على شبكة للإعلام الآلي تغطي جميع موانئ الوطن وتمكنه من الاطلاع على أية عملية جمركة فيه فور حدوثها، وقد شهد أعضاء اللجنة عملية جمركة حية تمت على مستوى ميناءين من موانئ الوطن في وقتها.

- مكنت الزيارة من الاطلاع ميدانياً على الامكانيات التي يتوفر عليها قطاع الجمارك وبخاصة في ميدان الاتصال والمستوى المتميز للعاملين بهذا المركز.

وفي ضوء هذه الزيارة، تقترح اللجنة ما يلي:

- ترى اللجنة ضرورة تحفيز ودعم كل إطارات هذا المركز للمجهودات التي يبذلونها ولعملهم المتميز الذي يستحق التشجيع.

- ترى اللجنة ضرورة تزويد الموانئ والمطارات وكل المواقع الجمركية الحدودية بآلات "اسكانير" نظراً لدورها الفعال في ربح الوقت، وتسهيلاً للمتعاملين الاقتصاديين وكل المستعملين.

ثانياً: استناداً إلى النقاط التي طرحها أعضاء المجلس أثناء النقاش العام، ترى اللجنة ما يلي:

- إن مسابرة التحولات الجارية من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، والسعي لإنجاحه يتطلب وجود منظومة قانونية جمركية تسيّر وتنظم وتتحكم في مجمل العمليات الاقتصادية، لإستحداث آليات قانونية قادرة على دعم هذا التوجه، وتعالج الفراغ الكبير المسجل في القانون المعمول به حالياً.

- إن تدخلات أعضاء المجلس تتضمن الكثير من الانشغالات التي طرحتها اللجنة في التقرير التمهيدي.

- لم تُسجل اللجنة أية إشارة إلى وجود خلل جوهري في النص يمس بمصلحة الاقتصاد الجزائري.

ومن هذا المنطلق، فإن اللجنة ترى أن هذا النص يفتح آفاقا للاستجابة لمتطلبات اقتصاد السوق، وتوصي بالعمل على التلاؤم والانسجام مع القوانين الجمركية العالمية في تطبيقه، كما يسعى إلى التمهيد لدخول الجزائر في المنظمة العالمية للتجارة.

وعليه فإن الملاحظات المقدمة لا تقلل من أهمية النص و قيمته ومن الجهود التي بُذلت لإنجازه ولا تؤثر سلبيا على المصادقة عليه.

وبالموازاة مع ذلك، تدعو اللجنة إلى تصحيح الأخطاء الشكلية والموضوعية الواردة في النص المحال على اللجنة وذلك بالتعاون بين الغرفتين ومصالح أمانة الحكومة، وتُخصص لها ملحقا مرفقا بهذا التقرير.

كان هذا سيدي الرئيس، سيداتي سادتي أعضاء المجلس الموقر، التقرير التكميلي عن نص القانون المعدل والمتمم للقانون رقم 79-07 المؤرخ في 26 شعبان عام 1399 هـ الموافق لـ 21 يوليو سنة 1979م المتضمن قانون الجمارك، والذي تقترحه عليكم اللجنة للمصادقة عليه.

شكرا... والسلام عليكم...

**السيد الرئيس:** نشكر السيد المقرر على هذا العرض. أرى السيد رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية يطلب الكلمة، فليتكلم.

**السيد رئيس اللجنة:** شكرا سيدي الرئيس، سيدي الرئيس لدي اقتراح فيما يخص كيفية التصويت على نص القانون المعروض علينا للمصادقة.

إن لهذا القانون 342 مادة، وإذا ما قمنا بالتصويت مادة بمادة بعد قراءتها فهذا يتطلب وقتا طويلا وكما اعتمد المشرع في ترتيب بناء نص القانون المعدل والمتمم لقانون الجمارك على تقسيم هذا النص إلى 15 مجموعة من المواد، وتشكل كل مجموعة بابا في النص، وجعل على رأس كل مجموعة مادة تقديمية تعرف بالمواد التي يحتويها الباب وتتضمن فحواها، وبالنظر إلى هذا البناء يمكن اعتبار أن النص يحتوي على 16 مادة عامة، أما المواد الأخرى فهي تدخل ضمن محتوى نصوص هذه المواد 16.

واعتبارا أن النظام الداخلي للمجلس - ولاسيما المادة 68 منه - لا يلزم بقراءة مضمون مواد النصوص القانونية عند المصادقة عليها، فإنني أقترح:

- المصادقة على نص القانون من خلال مواد العامة 16 فقط، وهذا يعني ضمنا المصادقة على جميع المواد وخاصة أن قراءة المواد تجد تبريرها في حق التعديل، ومادام هذا الحق غير متوفر الآن فلا داعي لقراءة المواد مادة بمادة. إذن أقترح المصادقة بالتصويت على المواد 16 العامة، ومادة تتعلق بالمواد المعدلة، والمادة الأخيرة المتعلقة بنشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، وشكرا سيدي الرئيس.

**السيد الرئيس:** في الحقيقة أن هذا الاقتراح جاءني مكتوبا أيضا وهو معقول إلى حد كبير. ولا أرى أي مانع من الناحية القانونية لاعتماد هذه المنهجية.

إذن صوت على 16 مادة وكل مادة تعبر على مواد أخرى وأنا لا أرى أي مانع في هذا بل العكس من ذلك أرى أن هذا الاقتراح مفيد ومقبول. ونبدأ الآن في عملية المصادقة وقبل ذلك ندعو المصالح المختصة لحساب النصاب.

إذن لقد بلغ عدد الحاضرين مع التوكيلات (126) مما يسمح لنا بالشروع في عملية المصادقة. وأحيل الكلمة إلى السيد المقرر لتلاوة المادة الأولى.

**السيد المقرر:** المادة الأولى: "يهدف هذا القانون إلى تعديل وتتميم أحكام القانون رقم 79-07 المؤرخ في 21 يوليو سنة 1979 المتضمن قانون الجمارك، المعدل والمتمم".

تقترح اللجنة المصادقة على هذه المادة وشكرا.

**السيد الرئيس:**

الرجاء من المصوتين بنعم أن يرفعوا أيديهم... شكرا

الرجاء من المصوتين بلا أن يرفعوا أيديهم... شكرا

الرجاء من الممتنعين أن يرفعوا أيديهم... شكرا.

التوكيلات:

الرجاء من المصوتين بنعم أن يرفعوا أيديهم... شكرا

الرجاء من المصوتين بلا أن يرفعوا أيديهم... شكرا

الرجاء من الممتنعين أن يرفعوا أيديهم... شكرا.

النتيجة :

نعم : 118 صوتا

لا : لا شيء

الممتنعون : لا شيء.

أعتبر أن مجلس الأمة قد صادق على هذه المادة ومنتقل إلى المادة 2.

**السيد المقرر:** المادة 2: "تعدل وتتمم أحكام المواد 1، 2، 3، 4، 5، 6، 6 مكرر، 6 مكرر 1، 7، 7 مكرر، 8، 8 مكرر 1، 9، 10، 11، 12، 13، 14، 15، 16، 16 مكرر، 17، 18 من الباب الأول".

تقترح اللجنة المصادقة على هذه المادة وشكرا.

**السيد بوزيدي مزغيش (نقطة نظام):** أود أن أشير إلى أن نص المادة 8 في النسخة العربية هو نفس نص المادة 11. لذا ينبغي أخذ ذلك بعين الاعتبار.

**السيد الرئيس:**

المصوتون بنعم ..... شكرا

المصوتون بلا ..... شكرا

الممتنعون ..... شكرا

التوكيلات:

المصوتون بنعم ..... شكرا

المصوتون بلا ..... شكرا

الممتنعون ..... شكرا.

النتيجة:

نعم : 122 صوتا

لا : لا شيء

الممتنعون : لا شيء.

أعتبر أن مجلس الأمة قد صادق على هذه المادة ومنتقل إلى المادة 3.

**السيد المقرر:** المادة 3: "تعدل وتتم أحكام المواد 20، 21، 22، 23، 24، 25، 26، 27 من الباب الثاني".

تقترح اللجنة المصادقة على هذه المادة وشكرا.

**السيد الرئيس:**

المصوتون بنعم ..... شكرا

المصوتون بلا ..... شكرا

الممتنعون ..... شكرا

التوكيلات:

المصوتون بنعم ..... شكرا

المصوتون بلا ..... شكرا

الممتنعون ..... شكرا.

النتيجة:

نعم : 121 صوتا

لا : لا شيء

الممتنعون : لا شيء.

أعتبر أن مجلس الأمة قد صادق على هذه المادة ومنتقل إلى المادة 4.

السيد المقرر: المادة 4: "تعدل وتتم أحكام المواد 28، 29، 30، 31، 32، 33، 34، 36، 38، 40، 41، 42، 43، 44، 45، 46، 47، 48، 49، 50 من الباب الثالث".

تقترح اللجنة المصادقة على هذه المادة وشكرا.

السيد الرئيس:

المصوتون بنعم ..... شكرا

المصوتون بلا ..... شكرا

الممتنعون ..... شكرا

التوكيلات:

المصوتون بنعم ..... شكرا

المصوتون بلا ..... شكرا

الممتنعون ..... شكرا.

النتيجة:

نعم : 120 صوتا

لا : لا شيء

الممتنعون : صوت واحد.

أعتبر أن مجلس الأمة قد صادق على هذه المادة وننتقل إلى المادة 5.

السيد المقرر: المادة 5: "تعدل وتتم أحكام المواد 51، 52، 53، 54، 55، 56، 57، 58، 59، 60، 61، 63 من الباب الرابع".

تقترح اللجنة المصادقة على هذه المادة وشكرا.

السيد الرئيس:

المصوتون بنعم ..... شكرا

المصوتون بلا ..... شكرا

الممتنعون ..... شكرا

التوكيلات:

المصوتون بنعم ..... شكرا

المصوتون بلا ..... شكرا

الممتنعون ..... شكرا.

النتيجة :

نعم : 119 صوتا

لا : لا شيء

الممتنعون : صوت واحد.

أعتبر أن مجلس الأمة قد صادق على هذه المادة ومنتقل إلى المادة 6.

**السيد المقرر:** المادة 6: "تعدل وتتم أحكام المواد 66، 67، 68، 69، 70، 71، 72، 73، 74 من الباب الخامس".

تقترح اللجنة المصادقة على هذه المادة وشكرا.

**السيد الرئيس:**

المصوتون بنعم ..... شكرا

المصوتون بلا ..... شكرا

الممتنعون ..... شكرا

التوكيلات:

المصوتون بنعم ..... شكرا

المصوتون بلا ..... شكرا

الممتنعون ..... شكرا.

النتيجة:

نعم : 119 صوتا

لا : صوت واحد

الممتنعون : لا شيء.

أعتبر أن مجلس الأمة قد صادق على هذه المادة ومنتقل إلى المادة 7.

**السيد المقرر:** المادة 7: "تعدل وتتم أحكام المواد 75، 76، 77، 78، 79، 80، 82، 83، 84، 85، 86، 87، 88، 89، 90، 91، 92، 93، 94، 95، 96، 97، 98، 99، 100، 101، 102، 103، 104، 105، 106 مكرر، 107، 108، 109، 110، 111، 112، 113، 114 من الباب السادس".

تقترح اللجنة المصادقة على هذه المادة وشكرا.

**السيد الرئيس:**

المصوتون بنعم ..... شكرا

المصوتون بلا ..... شكرا

الممتنعون ..... شكرا

التوكيلات:

المصوتون بنعم ..... شكرا

المصوتون بلا ..... شكرا

الممتنعون ..... شكرا.

النتيجة:

نعم : 121 صوتا

لا : لا شيء

الممتنعون : لا شيء.

أعتبر أن مجلس الأمة قد صادق على هذه المادة وننتقل إلى المادة 8.

السيد المقرر: المادة 8: " تعدل وتتم أحكام المواد 116، 117، 118، 119، 120، 121، 122، 123، 124، 125، 127، 128، 129، 130، 131، 132، 133، 134، 135، 136، 137، 138، 139، 140، 141، 142، 143، 144، 145، 146، 147، 148، 149، 150، 151، 152، 153، 154، 155، 156، 157، 158، 159، 160، 165، 166، 167، 168، 169، 170، 171، 173، 174، 175، 176، 177، 178، 179، 180، 181، 182، 183، 184، 185، 186، 187، 188، 189، 190، 191، 192، 193، 194، 195، 196 من الباب السابع".

تقترح اللجنة المصادقة على هذه المادة وشكرا.

السيد الرئيس:

المصوتون بنعم ..... شكرا

المصوتون بلا ..... شكرا

الممتنعون ..... شكرا

التوكيلات:

المصوتون بنعم ..... شكرا

المصوتون بلا ..... شكرا

الممتنعون ..... شكرا.

النتيجة:

نعم : 121 صوتا

لا : لا شيء

الممتنعون : لا شيء.

أعتبر أن مجلس الأمة قد صادق على هذه المادة ومنتقل إلى المادة 9.

**السيد المقرر:** المادة 9: "تعدل وتتم أحكام المواد: 197، 198، 199، 199 مكرر، 200، 201، 202 من الباب الثامن".

تقترح اللجنة المصادقة على هذه المادة وشكرا.

**السيد الرئيس:**

المصوتون بنعم ..... شكرا

المصوتون بلا ..... شكرا

الممتنعون ..... شكرا

التوكيلات:

المصوتون بنعم ..... شكرا

المصوتون بلا ..... شكرا

الممتنعون ..... شكرا.

النتيجة:

نعم : 119 صوتا

لا : صوت واحد

الممتنعون : لا شيء.

أعتبر أن مجلس الأمة قد صادق على هذه المادة ومنتقل إلى المادة 10.

**السيد المقرر:** المادة 10: "تعدل وتتم أحكام المواد: 204، 205، 206، 207، 208، 209، 210، 211، 212 من الباب التاسع".

تقترح اللجنة المصادقة على هذه المادة وشكرا.

**السيد الرئيس:**

المصوتون بنعم ..... شكرا

المصوتون بلا ..... شكرا

الممتنعون ..... شكرا

التوكيلات:

المصوتون بنعم ..... شكرا

المصوتون بلا ..... شكرا

الممتنعون ..... شكرا.

النتيجة:

نعم: 120 صوتا

لا: لا شيء

الممتنعون: لا شيء.

أعتبر أن مجلس الأمة قد صادق على هذه المادة ومنتقل إلى المادة 11.

**السيد المقرر:** المادة 11: "تُعدل وتتم أحكام المادتين 213 و214 من الباب العاشر".

تقترح اللجنة المصادقة على هذه المادة وشكرا.

**السيد الرئيس:**

المصوتون بنعم ..... شكرا

المصوتون بلا ..... شكرا

الممتنعون ..... شكرا

التوكيلات:

المصوتون بنعم ..... شكرا

المصوتون بلا ..... شكرا

الممتنعون ..... شكرا.

النتيجة:

نعم: 121 صوتا

لا: لا شيء

الممتنعون: لا شيء.

أعتبر أن مجلس الأمة قد صادق على هذه المادة ومنتقل إلى المادة 12.

**السيد المقرر:** المادة 12: "تُعدل وتتم أحكام المواد 215، 216، 217 من الباب الحادي عشر".

تقترح اللجنة المصادقة على هذه المادة وشكرا.

**السيد الرئيس:**

المصوتون بنعم ..... شكرا

المصوتون بلا ..... شكرا

الممتنعون ..... شكرا

التوكيلات:

المصوتون بنعم ..... شكرا

المصوتون بلا ..... شكرا

الممتنعون ..... شكرا.

النتيجة:

نعم : 121 صوتا

لا : لا شيء

الممتنعون : لا شيء

أعتبر أن مجلس الأمة قد صادق على هذه المادة ومنتقل إلى المادة 13.

**السيد المقرر:** المادة 13: "تعدل وتتم أحكام المواد 221، 223، 225، 226 من الباب الثاني عشر".

تقترح اللجنة المصادقة على هذه المادة وشكرا.

**السيد الرئيس:**

المصوتون بنعم ..... شكرا

المصوتون بلا ..... شكرا

الممتنعون ..... شكرا

التوكيلات:

المصوتون بنعم ..... شكرا

المصوتون بلا ..... شكرا

الممتنعون ..... شكرا.

النتيجة:

نعم : 119 صوتا

لا : صوت واحد

الممتنعون : لا شيء.

أعتبر أن مجلس الأمة قد صادق على هذه المادة ومنتقل إلى المادة 14.

**السيد المقرر :** المادة 14: "تعدل وتتم أحكام المواد 227، 228، 229، 229 مكرر، 231، 232، 233 من الباب الثالث عشر".

تقترح اللجنة المصادقة على هذه المادة وشكرا.

**السيد الرئيس:**

المصوتون بنعم ..... شكرا

المصوتون بلا ..... شكرا

الممتنعون ..... شكرا

التوكيلات:

المصوتون بنعم ..... شكرا

المصوتون بلا ..... شكرا

الممتنعون ..... شكرا.

النتيجة :

نعم : 118 صوتا

لا : لا شيء

الممتنعون: صوت واحد.

أعتبر أن مجلس الأمة قد صادق على هذه المادة ومنتقل إلى المادة 15.

**السيد المقرر:** المادة 15: "تعدل وتتم أحكام المواد 234، 237، 238، 238 مكرر، 239، 240 من الباب الرابع عشر".

تقترح اللجنة المصادقة على هذه المادة وشكرا.

**السيد الرئيس:**

المصوتون بنعم ..... شكرا

المصوتون بلا ..... شكرا

الممتنعون ..... شكرا

التوكيلات:

المصوتون بنعم ..... شكرا

المصوتون بلا ..... شكرا

الممتنعون ..... شكرا.

النتيجة:

نعم : 120 صوتا

لا : لا شيء

الممتنعون: لا شيء.

أعتبر أن مجلس الأمة قد صادق على هذه المادة و تنتقل إلى المادة 16.

السيد المقرر: المادة 16: " تعدل وتتم أحكام المواد 241، 242، 243، 244، 245، 246، 247، 248، 249، 250، 251، 252، 254، 256، 257، 258، 259، 260، 262، 263، 264، 265، 266، 267، 269، 273، 274، 275، 276، 280، 281، 282، 287، 288، 289، 290، 291، 292، 293، 295، 298، 299، 300، 301، 302، 304، 306، 309، 310، 311، 317، 318، 319، 320، 321، 322، 323، 324، 325، 326، 326 مكرر، 327، 328، 329، 330، 331، 332، 333، 334، 335، 336 و340 من الباب الخامس عشر".

تقترح اللجنة المصادقة على هذه المادة وشكرا.

السيد الرئيس:

المصوتون بنعم ..... شكرا

المصوتون بلا ..... شكرا

الممتنعون ..... شكرا

التوكيلات:

المصوتون بنعم ..... شكرا

المصوتون بلا ..... شكرا

الممتنعون ..... شكرا.

النتيجة:

نعم : 117 صوتا

لا : صوتان

الممتنعون : 5 أصوات.

أعتبر أن مجلس الأمة قد صادق على هذه المادة وأحيل الكلمة إلى السيد المقرر.

السيد المقرر : "المواد الجديدة : 4 مكرر، 16 مكرر1، 16 مكرر2 ، 16 مكرر3، 16 مكرر4، 16 مكرر5، 16 مكرر6، 16 مكرر7، 16 مكرر8، 16 مكرر9، 16 مكرر10، 16 مكرر11، 16 مكرر12، 75 مكرر، 78 مكرر، 89 مكرر، 115 مكرر، 139 مكرر، 280 مكرر، 293 مكرر، 293 مكرر1، 293

مكرر2، 318 مكرر، 340 مكرر".

تقترح اللجنة المصادقة على هذه المواد وشكرا.

**السيد الرئيس:**

المصوتون بنعم ..... شكرا

المصوتون بلا ..... شكرا

الممتنعون ..... شكرا

التوكيلات:

المصوتون بنعم ..... شكرا

المصوتون بلا ..... شكرا

الممتنعون ..... شكرا.

النتيجة:

نعم : 116 صوتا

لا : لا شيء

الممتنعون : صوت واحد.

أعتبر أن مجلس الأمة قد صادق على هذه المواد الجديدة ومنتقل إلى المادة 17.

**السيد المقرر:** المادة 17: "ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية".

تقترح اللجنة المصادقة على هذه المادة وشكرا.

**السيد الرئيس:**

المصوتون بنعم ..... شكرا

المصوتون بلا ..... شكرا

الممتنعون ..... شكرا

التوكيلات:

المصوتون بنعم ..... شكرا

المصوتون بلا ..... شكرا

الممتنعون ..... شكرا.

النتيجة:

نعم : 121 صوتا

لا : لا شيء

الممتنعون : لا شيء.

شكرا ونعرض عليكم الآن نص القانون بكامله للمصادقة.

المصوتون بنعم ..... شكرا

المصوتون بلا ..... شكرا

الممتنعون ..... شكرا

التوكيلات:

المصوتون بنعم ..... شكرا

المصوتون بلا ..... شكرا

الممتنعون ..... شكرا.

النتيجة:

نعم : 122 صوتا

لا : لا شيء

الممتنعون : لا شيء.

أعتبر أن مجلس الأمة قد صادق على نص القانون بكامله وشكرا.

تفضل السيد رئيس اللجنة المختصة.

**السيد رئيس اللجنة المختصة:** شكرا سيدي الرئيس. فيما يخص الملاحظة الواردة حول المادة الثامنة والمادة الحادية عشرة، فإن اللجنة قد أشارت في التقرير التكميلي بأن هناك بعض الأخطاء، وسوف يكون هناك تصحيح وشكرا.

**السيد الرئيس:** شكرا. بعد المصادقة على نص القانون بكامله وكما جرت العادة، ندعو السيد الوزير إن كان يريد التدخل فليتفضل مشكورا.

**السيد الوزير:** شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم، السيد الرئيس، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة.

إنه لشرف عظيم لي أن أتقدم مجددا أمام مجلسكم الموقر لأعبر لكم عن شكري الجزيل لما قدمتموه من مساهمة أثناء دراسة مشروع قانون الجمارك المقترح من طرف الحكومة. واسمحوا لي أن أعتنم هذه الفرصة لأقدم تشكراتي الخالصة إلى أعضاء لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية على العمل القيم والمجهودات المبذولة أثناء دراسة هذا المشروع، كما أنه وبالأممية البالغة التي أعطوها لدور التشريع الجمركي، وكذلك للمصالح الإدارية المكلفة بهذا القطاع في ضبط التجارة الخارجية وحماية الاقتصاد الوطني ودعم النشاط الاقتصادي.

سيدي الرئيس، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، بمصادقتكم على هذا المشروع الهام، وبعصرنة وتحسين

قدرات مصالح الجمارك، سوف يستفيد الاقتصاد الجزائري من آليات فعالة لرفع الكثير من التحديات لاسيما تحسين الفعالية والقدرة التنافسية للمؤسسات الجزائرية وإعطائها شروط انسجام أحسن في الاقتصاد العالمي، وفي الأخير أريد أن أؤكد مرة أخرى أمام مجلسكم الموقر التزامنا ببذل كل الجهود واتخاذ كل التدابير للتطبيق المحكم لهذا النص التشريعي، كما أؤكد حرصنا لتجسيد كل أهدافه المسطرة والمتعلقة بتكريس دولة القانون ودعم المبادرات وروح الاستثمار لرجال الأعمال والمؤسسات، وسنعمل بعون الله على تسخير كل الجهود لحماية الاقتصاد الوطني. وختاما أجدد عبارة العرفان لكل أعضاء مجلس الأمة الموقر لما قدموه من مساهمة أثناء دراسة هذا القانون والمصادقة عليه، هنيئا للجزائر والسلام عليكم وشكرا.

**السيد الرئيس: شكرا، هل تريد اللجنة المختصة أخذ الكلمة؟**

**السيد رئيس اللجنة المختصة: لا سيدي الرئيس.**

**السيد الرئيس: إذن أشكر باسمكم السيد ممثل الحكومة وأشكر كذلك اللجنة المختصة على الجهود المبذولة كما أشكر جميع السيدات والسادة الحاضرين على مشاركتهم الفعالة في المصادقة على هذا النص.**

وقبل أن نرفع الجلسة أعلم السيدات والسادة الأعضاء أن المجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي قد انتخبت رئيسا ومكتبا لها وأحيل الكلمة - بهذه المناسبة - إلى السيد محمد طاهير وأهنته مسبقا.

**السيد محمد طاهير: شكرا سيدي الرئيس. سيدي الرئيس، يشرفني إخبار سيادتكم بتجديد مكتب المجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي وهذا بناء على أحكام المادة 22 من النظام الداخلي لمجلس الأمة، وتجدر تفصيل ذلك في الملف الذي سأقدمه لكم طبقا للمادة 21 من نفس النظام الداخلي - والذي يحتوي على أسماء الرئيس والمكتب وقائمة الأعضاء. أردت أن أتلو سيدي الرئيس رسالة موجهة إليكم من طرف قادة حزبنا وهي قرار تنصيب مكتب الكتلة لمجلس الأمة للتجمع الوطني الديمقراطي.**

إذن بناء على انتخاب أعضاء مكتب الكتلة البرلمانية لمجلس الأمة للتجمع الوطني الديمقراطي بتاريخ 02 جويلية 1998 تحت إشراف السادة أعضاء المكتب الوطني للتجمع في إطار الشفافية والديمقراطية وتوفر النصاب المطلوب.

بناء على ما ذكر أنفا يشرف المكتب الوطني للتجمع الوطني الديمقراطي أن يشعر سيادتكم بأنه قد تم تنصيب السادة الآتية أسماؤهم:

|                  |              |
|------------------|--------------|
| محمد طاهير       | رئيسا        |
| أحمد شيخ         | نائبا للرئيس |
| بلقاسم بن حصير   | نائبا للرئيس |
| جمال الدين بلحاج | نائبا للرئيس |
| أحميدة ماضي      | نائبا للرئيس |

وعليه نشعر سيادتكم بأن السادة المذكورين أعلاه يمثلون الكتلة البرلمانية للتجمع بصفة رسمية في إطار ما يسمح به القانون.

عن الأمين العام للتجمع الوطني الديمقراطي مسؤول قسم التنظيم خالفة مبارك.

وإذا سمحتم سيدي الرئيس وكما جرت العادة أتلو عليكم أسماء الرئيس وأعضاء المكتب وقائمة أعضاء المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي:

1 - عبد الكريم بن عبد الكريم

2 - أحمد شيخ

3 - محمد بوطيبة

4 - بوبكر بوقرنوس

5 - بوزيد بركاني

6 - بلقاسم بن حصير

7 - نبيل هوامل

8 - نذير زريبي

9 - بوزيدي مزغيش

10 - عبد الله لعرايبي

11 - العربي عباد

12 - محمد بوشكير

13 - صالح قايد

14 - عبد القادر خليفة

15 - عثمان بن مسعود

16 - التونسي بوساحية

17 - أحمد طرطار

18 - ميلود أوشريف

19 - منير قوار

20 - جمال الدين بلحاج

21 - مختار حمدادو

22 - عبد القادر سومر

23 - الجيلالي قنبيير

24 - بن الدين جيدل

25 - أحميدة ماضي

26 - أمهني بوشيخي

27 - عمار زاوي

28 - ناصر بوداش

29 - عبد العزيز قوري

30 - عبد الحفيظ لعوييرة

31 - محمد جرمون

32 - حسين جفال

33 - سعيد بيه

34 - عمر مريان

35 - جيلالي مصباح

36 - عبد المالك تجاني

- 37 - يوسف براهيمى  
38 - الطاهر قليل  
39 - نور الدين بن علي الشريف  
40 - منصور قواسمية  
41 - رشيد عبيد  
42 - الطاهر خويضر  
43 - مصطفى دريوش  
44 - محمد بن عالية  
45 - عمار بوغابة  
46 - بن حليلة بوطويقه  
47 - حبيب دواقي  
48 - علي القيزي  
49 - محمد بن ناجي  
50 - عبد السلام بوالشعر  
51 - محمد كمال يحيى  
52 - صالح الدين قنفي  
53 - محمد لمين مزعاش  
54 - نورية حفصي  
55 - زهير قاطي المدعو منير  
56 - مصطفى بشيري  
57 - نصر الدين بشير بو ججرة  
58 - عبد الله طالب  
59 - حميد تميم  
60 - بوقرة وارث  
61 - سعيد معايفية  
62 - سليم زرمان  
63 - مراد بن صاري  
64 - عبد الله بوزوينة  
65 - محمد طاجين  
66 - عثمان حاجي  
67 - أحمد زرواق  
68 - جيلالي زاوي  
69 - سنوسي بوشنتوف  
70 - سليم بن واعر  
71 - محمد بن اسماعيلي  
72 - محمد بوزار قوادري  
73 - بوجمعة زلاطي  
74 - قدور سعدي  
75 - محمد طاهير  
76 - محمد معروف  
77 - بكير حني  
78 - عبد الرحمن بلحاج  
79 - آسيا شاذلي

وشكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا وأهنىء مرة أخرى المسؤولين في المجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي،

ونسنتأف أشغال جلستنا العامة يوم الثلاثاء إن شاء الله.

**السيدة مريم بلميهوب زرداني:** سيدي الرئيس من فضلك أريد تقديم نقطة نظام. فكما تجدد مكتب المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي أردت التدخل بإيجاز كرئيسة كتلة المجموعة البرلمانية للمستقلين، ونظرا لكون المكتب متكونا مني رئيسة له والسيد بوجمعة صويلح نائبا لي، إضافة إلى السيد غوتي مكامشة الذي كان مقرا قبل أن يتم انتخابه - في هذا المجلس - عضوا في المجلس الدستوري. إذن نظرا لشغور هذا المنصب فقد انتخبنا بالأمس مقرا آخر يعوض السيد مكامشة وهو الزميل المحبوب والمحترم السيد محمد القورصو وبالتالي أصبح مكتب المجموعة البرلمانية للمستقلين المعينين من طرف فخامة السيد رئيس الجمهورية يتكون من السيدة والسادة الآتية أسماءهم:

السيدة مريم بلميهوب زرداني رئيسة

السيد بوجمعة صويلح نائبا للرئيسة

السيد محمد القورصو مقرا

هنيئا للتجمع الوطني الديمقراطي وأتمنى سيدي الرئيس أن يكون العمل متكاملا بين كل الكتل بخصوص القضايا الجوهرية للبلاد، ويكون دائما التشاور والتحاور والإجماع في الأمور التي تمس جوهر البلاد والسلام عليكم.

**السيد الرئيس:** نشكر السيدة مريم بلميهوب زرداني على هذه المعلومات التي يجب اطلاع المجلس عليها. وكما قلت أنفا سيسنتأف المجلس أشغال جلساته العامة يوم الثلاثاء 21 جويلية على الساعة الثالثة بعد الظهر لمناقشة نص القانون المتعلق بالتأمين على البطالة، وحتى ذلك الحين أشكركم جزيل الشكر والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الحادية عشرة والدقيقة الخمسين صباحا.